دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث ا لعلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا

كلية القانون / قسم الشريعة والقانون

بحث مقدم لنيل درجة ا لإجازة العالية الماجستير

بعنوان

الطبيعة الفقهية للبطاقات مسبوقة الدفع الإلكترونية "بطاقة بديل" بمصرف الصحارى أنموذجاً

أعداد الطالب

إشراف

عبد السلام امحمد عبد السلام اقدورة

الدكتور عبد الرحمن حسن المختار

1442هـ - 2021م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴾

﴿صدق الله العظيم﴾

البقرة: الآية:(31)

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

وإلى أمي الرؤوم الحنون

إلى زوجتي الغالية

إلى ابنيّ

إلى إخوتي وأخواتي

إلى من ساندني في هذا العمل أهدي

هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

اعترافاً بالفضل، وشكراً لأهله وعملاً بقول النبي –صلى الله عليه وسلم– "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"[1] .

أسجل خالص شكري وامتناني لفضيلة الدكتور/**عبد الرحمن حسن المختار** بقبول الإشراف على هذه الرسالة، حيث لم يبخل عليّ بتوجيهاته الرشيدة، وآرائه السديدة ورحابة صدره في تقبل تساؤلاتي والإجابة عليها إجابة شافية كافية رغم كثرة مشاغله كما منحني من علمه ودرايته، وعلمني من أدبه وحسن خلقه ما يعجز مثلي عن مكافأته، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضلين:

الدكتور/ عبد الحميد الهادي الأحرش **الدكتور/ حمزة مسعود الطوير**

اللذين تفضلا عليّ بمناقشة رسالتي .

والشكر موصول أيضاً إلى إدارة كلية القانون بجامعة الزاوية وأعضاء هيئة التدريس بها.

[1] أخرجه أبو داود في سننه، رقم الحديث (4811)، كتاب الأدب ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، باب في شكر المعروف، دار الرسالة العالمية، ط11، 1430هـ–2009م، 187/7.

ملخص الدراسة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

وبعد...

فقد تناولت هذه الدراسة موضوع البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية" واقتصرت على نوع واحد منها وهي بطاقة "بديل" الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي.

عرضت الدراسة مفهوم البطاقات مسبوقة الدفع الإلكترونية ونشأتها وخصائصها وأنواعها، والفرق بينها وبين ما يشابهها من البطاقات المصرفية الأخرى وأهميتها ومخاطرها، وبطاقة "بديل" الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي.

وتناولت هذه الدراسة أيضاً الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية الناشئة عن استخدام بطاقة "بديل" والمسائل المتعلقة بشروط استخدام بطاقة "بديل".

وأخيراً تناولت هذه الدراسة بعض المسائل المتعلقة بشروط استخدام بطاقة "بديل" والحكم الشرعي لها فبينت الحكم الشرعي لرسوم الاشتراك والتجديد والاستبدال، وحكم أخذ المصرف نسبة من التاجر عند تنفيذ عملية البيع وأيضاً حكم أخذ رسوم خدمة الشراء من حامل البطاقة وحكم اشتراط مصرف الصحارى أن له الحق في إلغاء العقد الناتج عن استخدام بطاقة بديل قبل انتهاء مدته وحكم شراء الذهب والفضة ببطاقة بديل، وحكم اشتراط فتح حساب لدى المصرف، وأخيراً الحكم الشرعي للتعامل بها.

ثم عرضت في الخاتمة أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

Study summary

Praise be to God, and may blessings and peace be upon the Messenger of God and his family, companions, and loyalists.

And yet ....

This study dealt with the issue of "electronic" prepaid cards and was limited to one type of them, which is the "Badeel" card issued by the Libyan Sahara Bank.

The study presented the concept of electronic prepaid cards, their origins, characteristics and types, the difference between them and similar bank cards, their importance and risks, and the "alternative" card issued by the Libyan Sahara Bank.

This study also dealt with the jurisprudential nature of the contractual relationship arising from the use of the Badeel card and issues related to the conditions for using the Badeel card.

Finally, this study dealt with some issues related to the conditions for using the BADIL card and the Shari’a ruling for it. In canceling the contract resulting from the use of an alternative card before its expiry date, the ruling on buying gold and silver with an alternative card, the ruling requiring opening an account with the bank, and the Sharia ruling for a replacement card.

Then, in the conclusion, she presented her most important findings.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد...

فإن التطور الهائل والسريع في النشاطات الاقتصادية أدى إلى ظهور، الكثير من الوسائل الحديثة في منظومة القطاع المصرفي، ومن هذه الوسائل البطاقات الإلكترونية والتي تُعد وسيلة من وسائل الوفاء بدل النقود في التعامل بين الأفراد والتجار والمصارف وكل فئات المجتمع على اختلاف مصادر دخلهم، وتقدم هذه البطاقات العديد من الخدمات المختلفة كسداد الفواتير والحصول على السلع والخدمات في أي مكان في العالم دون مشقة وتعب، والبطاقات الإلكترونية وسيلة دفع، وتعد أيضاً وسيلة سحب نقدي متطورة، توفر العديد من المزايا التي لا توفرها الوسائل التقليدية الأخرى.

إنّ البطاقات "الإلكترونية" تُعد من المعاملات المستجدة التي لم يرد فيها نص شرعي، ولا تنطوي بمجموعها المركب تحت عقد من العقود المسماة وإن كانت أجزاؤها تقبل التكييف والاندراج تحت مسمى بعض العقود.

فهذه الوسيلة الحديثة التي أصدرتها المصارف اليوم نتيجة لتقدم وتطور العمل المصرفي وتلقاها الناس بالقبول لما لها من مزايا سهلة وسرعة إنجاز معاملاتهم حتى شاعت وانتشرت في شتى البلدان الأمر الذي يستوجب دراستها وسبر غورها للوقوف على حكمها الشرعي.

إن طبيعة البطاقات الإلكترونية وتشعب العلاقة التعاقدية بين أطرافها وعدم انضباطها تحت عقد واحد من العقود المسماة المتعارف عليها بين الفقهاء، مما شجع الباحث على اختيار هذا الموضوع ليكون عنواناً لرسالته العلمية لنيل درجة الماجستير ووسمه (بالطبيعة الفقهية للبطاقات مسبوقة الدفع

"الإلكترونية" بطاقة "بديل" بمصرف الصحارى أنموذجا) وذلك للوقوف على الطبيعة الفقهية للبطاقات الإلكترونية وبيان المسائل المتعلقة بشروط إصدارها واستخدامها وتكييفها الشرعي بقدر ما ييسر الله.

وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- إن موضـــوع البطاقات المصـــرفية على اختلاف أنواعها من المواضـــيع المهمة التي عمت بها البلوى في هذا العصـــر الحديث لما يترتب عليها من تســـهيلات اقتصـــادية ترتفع بالمســـتوى الاقتصادي للأفراد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام.

2- انتشار التعامل بها في البلدان الإسلامية مع وجود بعض المحاذير الشرعية في التعامل بها مما استوجب بحثها ودراستها وفق تصور متكامل وإعطاء الوصف الشرعي والحكم الأقرب للصواب.

3- إقبال الكثير من عملاء مصرف الصحارى على اقتناء بطاقة "بديل" مسبوقة الدفع "الإلكترونية" والتعامل بها دون معرفة الحكم الشرعي لها.

وكان من سبب اختياري لهذا الموضوع:

- الكثير من الباحثين والدارســـين كتب في البطاقات المصـــرفية الأخرى مثل البطاقة الائتمانية القرضية وبطاقة الحساب الجاري وأما هذا النوع من البطاقات المصرفية مسبوقة الدفع فلم يلق ذات الاهتمام بالنسبة للنوعين الآخرين.
- تعتبر بطاقة "بديل" مسبوقة الدفع "الإلكترونية" وسيلة حديثة وآمنة من وسائل الدفع الإلكتروني، تساعد على توفير السلع والخدمات الخاصة فكان لزاماً معرفة حكمها الشرعي وما تقدمه من أهمية للمواطنين وأيضاً ما فيها من مخاطر.

- الرغبة في معرفة حكم هذا النوع من البطاقات وإبداء ما أتوصل إليه ويكون موضوعاً لرسالتي العلمية.

وتتركز مشكلة الدراسة في شيوع استعمال البطاقات مسبوقة الدفع الإلكترونية اليوم فاحتاج الناس لمعرفة حكم استخدامها ولا يتأتى ذلك إلاّ بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما حقيقة البطاقات مسبوقة الدفع الإلكترونية وخصائصها وأهميتها ومخاطرها وأنواعها وما الفرق بينها وبين البطاقات المصرفية الأخرى؟
- من هم أطراف العلاقة التعاقدية عند استصدار واستخدام البطاقة مسبوقة الدفع الإلكترونية "بديل " الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي؟
- ما هو التصور الصحيح لطبيعة العلاقة التعاقدية الناشئة بين أطراف بطاقة " بديل "؟
- ما الحكم الشرعي للمسائل المتعلقة بشروط إصدار بطاقة " بديل " وآلية استخدامها؟

وتهدف هذه الدراسة إلى:

- التعريف بحقيقة البطاقات مسبوقة الدفع وأهميتها ومخاطرها وأنواعها وإبراز خصوصياتها.
- تحديد أطراف العلاقة التعاقدية في بطاقة "بديل " الصادرة عن مصرف الصحارى.
- الكشف عن الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية الناشئة بين أطراف بطاقة " بديل " الصادرة عن مصرف الصحارى، لكونها نازلة من نوازل العصر.
- الوصول إلى التكييف الشرعي لهذا النوع من البطاقات وفقاً للتصور الصحيح لطبيعة العلاقة التعاقدية بين أطرافها.

- بيان الحكم الشرعي في التعامل بهذا النوع من البطاقات والمسائل المتعلقة بشروط استصدارها وآليات استخدامها.

واتبعت في هذه الدراسة المنهج التكاملي بحسب الموضوعات التي هي حاكمة على الخطة والمنهج فاستخدمت المنهج الوصفي والتحليلي في أغلب المواضع.

ومن الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة:

- قلة المراجع المتخصصة في مجال البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية".
- كثرة استخدام هذه البطاقات في المعاملات المالية مما أدى إلى تشعب الفتاوى والآراء الفقهية حول طبيعتها وتكييفاها الشرعية مما ينتج عنه بذل مجهود ذهني كبير إلى الوصول إلى تصور شرعي صحيح يقود إلى حكم صحيح.
- عند الرجوع لبعض المصادر المتخصصة بالبطاقات المصرفية كبطاقة الائتمان وبطاقة الحساب الجاري واجهتني إشكالية في اختلاط المفاهيم بين البطاقات مما صعّب مسألة التمييز بينها.

اقتصرت الدراسة على البطاقات المصرفية مسبوقة الدفع الإلكتروني بيان حقيقتها ومفهومها والتكييف الشرعي للعلاقة التعاقدية بين أطرافها، واعتماد بطاقة بديل الصادرة عن مصرف الصحارى أنموذجاً ، فلا يدخل ضمن الدراسة البطاقات المصرفية الأخرى، إلا من باب إجراء المقارنات لتحديد الخصائص وإظهار التمايز .

الدراسات السابقة:

1- **زرقان هشام**، النظام القانوني لبطاقات الدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير، 2016/2015م هذه الدراسة قانونية بحثه وجاءت عامة، في حين أن دراستي تتعلق بالجانب الشرعي وخاصة بالبطاقات مسبوقة الدفع.

2- **زهير بن كاظم بن مقصود**، البطاقة البنكية مسبقة الدفع: دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، 2011م.

وهذه الدراسة تكلم فيها الباحث عن البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية" بجميع أنواعها، في حين أن دراستي تكلمت على نوع واحد من هذه البطاقات وهي بطاقة "بديل" الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي.

3- **صلاح الدين أحمد عامر**، أنظمة الدفع الإلكتروني المعاصر غير الائتمان في الفقه الإسلامي، أطروحة دكتوراه، 2012م.

فهذه الدراسة تتحدث عن جميع أنواع الدفع الإلكتروني من بطاقات وشيكات الإلكترونية وقد استفدت منها في بعض الجزيئات التي تتعلق بموضوع دراستي.

4- **عذبة سامي الجادر**، العلاقات التعاقدية المنبثقة عن استخدام بطاقات الائتمان، رسالة ماجستير، 2008م.

هذه الدراسة تتحدث عن بطاقة الائتمان القرضية، فهي بعيدة عن دراسة البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية".

واحتوت هذه الدراسة على مقدمة وفصلين وخاتمة، المقدمة وفيها: مشكلة الدراسة وأسباب الاختيار والأهداف والأهمية وحدود الدراسة والمنهج المتبع للدراسة.

الفصل الأول وفيه: حقيقة البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية" وأنواعها (طبيعة البطاقات مفهوماً).

المبحث الأول: مفهوم البطاقات الإلكترونية وخصائصها.

المطلب الأول: تعريف البطاقة الإلكترونية ونشأتها

المطلب الثاني: خصائص البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية".

المبحث الثاني: أنواع وآلية عمل البطاقات مسبوقة الدفع "الإلكترونية" وبطاقة بديل الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي.

المطلب الأول: أنواع البطاقات مسبوقة الدفع الإلكترونية وأهميتها ومخاطرها وآلية عملها.

المطلب الثاني: بطاقة بديل الصادرة عن مصرف الصحارى الليبي

وتناول الفصل الثاني: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية الناشئة عن بطاقة "بديل " طبيعة البطاقات تكييفاً:

المبحث الأول: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية بين المصرف وغيره من الأطراف

المطلب الأول: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية بين المصرف والتاجر

المطلب الثاني: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية بين المصرف وحامل البطاقة

المبحث الثاني: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية بين التاجر وحامل البطاقة والمسائل المتعلقة بشروط استخدام البطاقة

المطلب الأول: الطبيعة الفقهية للعلاقة التعاقدية بين التاجر وحامل البطاقة

المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بشروط استخدام البطاقة

وانتهت الدراسة إلى نتائج وتوصيات.